رئيس الهيئة القبطية البريطانية لـ«المسائية»:

نرفض التدخل الخارجي في مصر.. ولكننا نهاجم الحكومة وهذا من حقنا

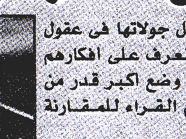

د. ابراهيم حبيب

«المسائية» تواصل جولاتها في عقول اقباط المهجر للتعرف على افكارهم ومشاريعهم من اجل وضع اكبر قدر من الرؤى والأفكار امام القراء للمقارنة والمعرفة.

وقد انفردنا بحوار مع رئيس الاتحاد المسيحي العالمي د.منير داود في الولايات المتحدة الأمريكية.. واليوم نلتقي مع د.ابراهيم حبيب رئيس الهيئة القبطية البريطانية في حوار عبر الهاتف من مقره في «برمنجهام» وهذه مقتطفات من الحوار.

● القرآن يقول «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» ويجب تعديل المادة «٢» من الدستور

● قلة من أقباط أمريكا تدعو إلى التدخل الأجنبي في الشأن المصري والباقي يدعو إلى الحماية فقط!!

● عدم وجود قانون موحد لدور العبادة دليلنا على الاضطهاد ونريد تمثيلاً نسبياً في البرلمان والحكومة

◆ كيف تقراون المشهد القبطي على خريطة العالم في ظل اقاويل بأن هناك عمالة وتحريضا من جانب اقباط المهجر في امريكا على مصر بادعاء اضطهاد اقباط مصر، وخمول دوركم في بريطانيا؟؟

◆◆ اولاً اغلبية الأقباط وعلى مدى العصور لم يكونوا مهتمين بالسياسة ومازال لديهم درجة من العزلة وليس لديهم دور نشيط اللهم إلا نسبة ضعيفة جداً لا تتعدى ٠,١٪ من نشطاء المهجر سياسيا هم الذين يراسلون الهيئات ولجان حقوق الانسان والبرلمانيات الدولية التي تهتم بحقوق الانسان للضغط او سحب مساحة معينة لصالح الأقباط خصوصا في مصر.

اما بالنسبة لاتهام اقباط امريكا بالعمالة والخيانة فهم منذ أن خرجوا وحتى الآن لم يبيعوا وطنهم او اهلهم لكنهم يتصرفون بناء على ولائهم للبلد.

وهذا الاتهام يجب الا يوجه للاقباط المصريين الذين يعيشون في امريكا لكن لابد ان يوجه للاخوان المسلمين ولمحمد مهدي عاكف شخصيا الذي سمعنا في بريطانيا تصريحاته وهو يقول: «ملط في مصر وابوهمره».

لكن على العموم فاقباط امريكا وبعيداً عن الشخصنة والمسميات لا يمكن ان يدعون الى تدخل دولة اجنبية في مصر إلا القلة القليلة، لكن مايحدث ان تتم دعوة دولة صديقة لمصر للضغط بحماية قانونية لتحسين وضع الأقباط ومصر استخدمت الأمم المتحدة في اكثر من مرة لتحقيق هذه الأهداف في السودان والصومال وبعض الدول الامريكية.

◆◆ ولكن الأقباط في مصر يعيشون عهداً جميلاً، فاي انواع من التحسين تقصد، وهل ترى ثمة مظلومين او اضطهاد لهم؟

◆◆ نحن نطالب بالمساواة والعدالة وهو ما لا يعني في حقيقة الأمر تدخلا في شئون مصر الداخلية وهو ما اتفقت عليه جميع المواثيق الخاصة بحقوق الانسان.

◆ لكن التدخل خرق واضح لميثاق الأمم المتحدة وبالتحديد مبدأ سيادة الدولة وهذا من منظور حقوقي ايضا، فماذا تقصد؟

◆◆ مسالة حقوق الانسان لا تعني الاستعداء او التدخل او الاستقواء ولو ان مصر منعت التضييق على الأقليات ومنها الأقباط وساهمت في رفع الضغوط عنهم ستظهر امام العالم بالمظهر المشرف وخصوصا في تصرفات بعض الأهالي او مجموعة من الناس.

◆ لكن انت هكذا تقع في انتقاد مصر في الوقت الذي ترفضه؟

◆◆ اولاً عندما تنتقد الحكومة من الخارج نحن لنا رأينا كمواطنين مصريين، ثم ان الحكومة قطاع وجزء من مصر وليست مصر، بالتالي نحن لا نهاجم مصر ومن هنا يكون الاعتراض على بعض سياسات الحكومة المصرية لكن ما يحدث هنا هو خلط في الأوراق بين من يهاجم مصر ومن يهاجم الحكومة فليس بالضرورة ان كل من يهاجم الحكومة يهاجم مصر. وهي ظاهرة صحية لنرتقي بمصر ونسمو بها.

ثم إن المواثيق الدولية التي تفرعت عن ميثاق الأمم المتحدة ومنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة ١٨ منه يقول ما تقوله المادة ٤٠ من الدستور المصري وهو ان «جميع المواطنين يعملون على درجة متكافئة بغض النظر عن اللون والدين».

وقانون محكمة الجنايات الدولية يعتبر ان اي دولة تتغاضى عن تصرفات بعض الأهالي الذين يقتحمون مجموعة معينة هو تمييز في الجزء السابع المادة «G» يقول بان الحرمان من الحقوق الانسانية يعتبر اضطهاداً.

◆ د. ابراهيم انت مع الذين يقولون بمظلومية الأقباط واضطهادهم في مصر؟ وما رؤيتك على ارضية حقوقية؟

◆◆ انا ارى ان من بين مظاهر الاضطهاد في مصر بالنسبة للاقباط عدم وجود قانون موحد لدور العبادة وما اليه من الاحتكام للخط الهمايوني وما تحتاجه مسالة بناء او ترميم كنيسة من تصريحات الأمن وما الى ذلك من التعقيدات، ورأينا اكبر شاهد على ذلك كنيسة «منقاطيس» بسمالوط حيث ان المسيحيين يصلون في الشارع دون وجود درجة من الحماية لهم ولا احترام او قدسية لحرمة الميت الذي يصلى عليه في الشارع الأمر الذي لا يخلو من التعسفية والسخرية من جانب البعض!

ايضا وبالنسبة لنا المادة ٢ من الدستور تحمل تمييزا واضحا وهو ما يترتب عليه اضطهادا للاقباط في مصر فلابد ان يتعامل كل المصريين من منطلق مبدأ المساواة واستشهد باحداث الكشح.

◆ لكن يبدو من هذا الكلام ان لكم مطالب فما هي؟

◆◆ نطالب بوجود هيئة محايدة مكونة من اقباط ومسلمين يقومون بمراجعة المشاكل التي ربما تكون هي السبب في إحداث الفتنة الطائفية وتكون وظيفتها ادانة المسئولين المقصرين هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تقديم من قاموا بارتكاب اعمال تمييز ضد الأقباط للمحاكمة حتى لا يضار احد.

ايضا لابد ان يكون هناك وعلى سبيل المثال تمييز ايجابي ضد الأقباط Positive Discrimination وقد نادى بذلك يوسف سيدهم عام ١٩٩٨م.

كذا وجود تمثيل نسبي محدد للاقباط يتناسب مع حجمهم في المجتمع.

◆ إذن انت تطالب «بكوتة» وهي مدعاة لتفجير الأوضاع؟

◆◆ اطالب باكثر من شئ في هذا الصدد:

اولاً: ان يرشح الحزب الوطني اقباطا على قوائمه وان تكون الانتخابات بالقائمة وهو النظام المعمول به في اوروبا والمانيا اقصد التمثيل المحدد وهو خير وسيلة لتمثيل الأقليات اذ لا يعقل ان حصول حزب على ٥٥١ من الأصوات يجعله يستحوذ على اغلبية المقاعد في حين ان الحزب الذي اجتهد واخذ ٤٩٪ لا يأخذ شيئا. فليس هذا من العدل.

كذا نطالب بفتح باب التصويت من الخارج وهو ما رفع معه «كمال حليم» قضية يطالب فيها بمنح اقباط المهجر في الخارج حق التمثيل والمسلمين ايضا.

◆ لكن تطرقنا الى جزئية خاصة بالمادة «٢» من الدستور ويبدو ان لك وجهة نظر في تعديلها؟

◆◆ اقترح ان يكون هناك تعديل اضعف الايمان ان تعتبر الشريعة الاسلامية احد مصادر التشريع، فالمادة ٤٦ من الدستور المصري تكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية، والمادة الثانية تضع الدولة في مرحلة ملتهبة بتغليب دين على آخر وتفضيله والقرآن يقول: «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر».

وانا من وجهة نظري ان هذه المرحلة حرجة جداً ولن يتحقق هذا المطلب لان هناك نوعاً من الاستثارة الدينية سوف يحدث مع الأخذ في الاعتبار الجو العام والصورة الملتهبة، لكن لابد للدستور ان يتخلى عن الطائفية.

◆ انت تحدثت من وجهة نظرك عن اضطهادية للاقباط في المناصب، فلماذا لا تكون عدم كفاءة؟

◆◆ نطالب بمناصب للاقباط لانهم متقدمون علميا وانا متأكد ان هناك تمييزاً ضدهم في مصر، مطلوب المساواة ولابد ان تحكم المحاكم الجنائية ايضا بالقانون الجنائي دون اعتبار للديانة، كذا ومن مطالبنا حذف خانة الديانة من البطاقة.

◆ كيف تبدو قراءتك للمرحلة الراهنة من عمر مصر في وضعية العلاقة بين المسلمين والأقباط؟

◆◆ ملتهبة لأن الحكومة المصرية اخذت الاسلام السياسي وسيلة لتبرير وجودها في السلطة وزايدت على الاحداث واستغلت الشعور الديني للبقاء في الحكم.

◆ هل توضح من فضلك؟

◆◆ رأينا اطلاق قوة في جامعة الأزهر اشبه بالجيش يرتدون ملابس سوداء كملابس الميليشيات ويتدربون على فنون القتال امام مكتب رئيس الجامعة، وللاسف الشديد وعلى مدى الثلاثة عقود الماضية اجتمعت المسائل الدينية وتفاقمت مع تزايد سطو التيار الديني في النقابات وسيطرته وتغلغله واعتماده على مصادر قوية في التمويل وبالتالي وسائل التعليم والاعلام على درجة عالية من السوء في التصحيح وقد تمكنت هذه الدعوة من عقول البسطاء واوجدت نوعا من الفكر القبلي اصبح معه اغلبية الشعب مناقشين وراء الشعار الديني في الانتخابات، واصبح الإخوان يدعون ان المسيحيين في مصر اهل ذمة وهم لا يؤمنون بالمساواة ولو تركت لهم الحكومة الأمور لأخذوا اكثر من ٨٨ مقعدا في البرلمان.

ولولا ان الجيش يحكم سيطرته والبلد محكومة بدقة لحدثت اشياء في مصر لا تحمد عقباها.

◆ ماذا تطرح وما الذي تود تحديداً؟

◆◆ الحكومة لا تملك رؤية مستقبلية للتعامل مع الإخوان والدولة للاسف لم تع الدرس لا قبل الثورة ولا بعدها، والإخوان اخطر شيئا على الدولة، ونحن نريد دولة يتساوى فيها الجميع. نرجو ان تراجع الدولة نفسها.

◆ ما مستقبل الوحدة الوطنية في ظل هذا الوضع كما ترى؟

◆◆ الإخون لو تركتهم الدولة كانوا سيحصلون على الأغلبية في مجلس الشعب فهم لم ينزلوا بكوادر وهي بالطبع نتيجة رائعة لهم، وانا في ظل هذا الحال ارى ان الأقباط دفعوا ثمن الوحدة الوطنية طوال ١٣٥٠ سنة الماضية.

◆ هل تهدد بشئ؟

◆◆ من الممكن ان تكون ردود الفعل عنيفة، وطبيعي ان الإخوان تيار غير شرعي وغير قانوني في اي مكان في العالم وليس في مصر وحدها فهو حزب إرهابي فاشيستي «Fashist» استفصائي واذا كانوا يطلبون ان ينقسم المواطنون الى مؤمنين وكفار او اهل ذمة فهذه درجة من الإرهاب في حرية الاعتقاد لانهم لا يؤمنون بالديمقراطية بل هي عندهم مثل «الفبقابه» يلبسونه وقتما يشاءون ويخلعونه كذا، هم يؤمنون بمفرداتهم فقط وشعوبيتهم وبالتالي لا تلوموا الأقباط عندما يلجأون للخارج.

◆ كيف تنظر الى السياسة الأمريكية في المنطقة العربية؟

◆◆ سياسة غبية، كانوا يدعمون لابن لادن والآن يضربونه ويستخدمونه بعبع لإرهاب المنطقة. هم يريدون إحلال ديمقراطية في منطقتنا ولكن ليس بهذه الطريقة.

أجرى الحوار: محمد زيان